التمـــــــهـــــــيد

١- المقدمة

٢- مشكلة البحث

٣- اهداف البحث

٤- اهمية البحث

٥- فروض البحث

٦- منهجية البحث

٧- مصادر المعلومات

٨- فترة البحث

٩- حدود البحث

١٠- خطة البحث

١١-هيكلية البحث

١٢-الدراسات السابقة

١ – مقدمة :

تصنف الموارد فى المصارف التجارية الى موارد خارجية وموارد داخليـــة ، وان الموارد الخارجية تحتوى على عناصر عديدة اهمها الودائع بانواعها ،ارصدة البنوك الداخلية والخارجية طرف المصرف ،هوامش خطابات الضمان والاعتماد ،الامانات الاخرى الخ، وتسمى الموارد الخارجية لدى الماليين بالرفع المالى.

اما الموارد الداخلية تسمى الموارد الذاتية وهى حقوق الملكية والتى تشتمل علـــى راس المال ،الاحتياطيات ، الارباح.

وتشكل الودائع بانواعها (تحت الطلب ،الادخارية ،الاستثمارية) المحور الاساســـى للموارد الخارجية ، ومن المعلوم ان الموارد الخارجية عامة هى المصدر الرئيســـى لموارد المصارف التجارية ..وان نجاح المصرف مقيد إلى حد كبير بقدرة ادارته علي التعامل مع المصادرالعديدة للاموال وذلك عن طريق تنميـــة تلـــك المصـــادر وحسن استغلالها ..

كما ذكرنا سابقا أن الودائع هي المصدرالرئيسى لموارد البنك ولابد من التعامل مع الودائع تعاملاً فنياً واداريا عاليا..بحيث يتم قياس حجم الاموال الداخلة والخارجة من الودائع ، اولا ضرورة الايفاء بمتطلبات السيولة النقدية من السحوبات اليومية ومن ثم العمل على استغلال الفائض منها.

والسيولة بمعناها المطلق تعنى النقدية ، اما معناها الفنى هى قدرة المصرف علـــى تحويل الاصول الى نقدية تمكن من الوفاء بالالتزامات التى على البنك باسرع وقت وباقل الخسائر الممكنة، وان السيولة النقدية يقصد بها النقدية سواء كانت محليـــة او اجنبية الموجودة فى خزينة البنك ، رصيد البنك طرف البنك المركـــزى ، رصـــيد البنك طرف البنوك المحلية ، رصيد البنك طرف البنوك الاجنبية.

أن السيولة تشكل مشكلة للبنوك اذ أن زيادة السيولة يعنى أن البنك يضحي باربـــاح كان من الممكن تحقيقها لو تم توظيف تلك الاموال السائلة وبالتالي فهى تؤدى إلى نتائج سيئة وغير مفضلة ليس فقط للبنك بل لكل الجهاز المصرفي وأيضاً للاقتصاد القومي ، وان قلة السيولة لاتتماش مع طلب المودعين المفاجئ لامـــوالهم ويجـــب التوفيق بينهما، وان معظم التزامات البنك عبارة عن ودائع ويمكن أن تطلب في أي وقت وباي كمية ممكنة.

تاكيداً لاهمية السيولة بالنسبة للبنوك التجارية يتطلب الامر مجرد وصول طلبات سحب من المودعين يستجيب البنك لتلك الطلبات فوراً وبالكميات المطلوبة وفي وقت وجيز للغاية..والا قد يكون البنك عرضة للافلاس وخطره.

اذاً لابد من وجود رقابة محكمة علي السيولة ..وذلك بحسن ادارتها ، و بصورة عامة ادارة التدفقات النقدية من خلال التنبؤ بحجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية والكشف مبكراً عن احتمال حدوث عجز أو فائض في الرصيد النقدي وذلك حتي يتسني اتخاذ اجراءت كفيلة بالسيطرة علي العجز أو الفائض.

أن هدف الكشف عن احتمال حدوث عجز في المستقبل والاستعداد لمواجهتة (هدف السيولة)وبأتى فى مقدمة اهداف التدفقات النقدية ، الا ان هدف الكشف عن احتمال وجود فائض والتخطيط المسبق لاستثماره(هدف الربحية) يعد ايضاً ذات اهمية كبيرة وان ارتفاع مصروفات البنك يتطلب استثمار تلك الاموال الفائضة بصورة مثلي ومن ثم تحقيق عائد مجزي.

من البديهي أن البنك الذي يحتفظ بسيولة اكبر من اللازم يفقد أرباحا كان من الممكن أن يجنيها لو انه قام بتوظيف تلك السيولة التي احتفظ بها، ومن هنا يأتى التعارض الأول للسيولة مع استثمار تلك الأموال (الربحية)، او ما يسمى تعارض السيولة مع الربحية .

ولذلك فكثيراً ما تعتبر الربحية هي الهدف والسيولة القيد علي هذأ الهدف ، فالربحية المطلوبة يجب ان تكون مستقرة حتى يمكن ليس فقط توزيع عائدا مستقر علي المودعين وأصحاب راس المال بل توزيع عائدا ينمو ويزيد مع الزمن وأيضا لتشجيع المودعين للتعامل مع البنك من ناحية ، ولزيادة حجم موارد البنك من ناحية أخري .

٢- مشكلة البحث:

ان الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٢م) شهدت العديد من الاحداث فى القطاع المصرفى بالسودان ، حيث شهدت الفترة بداية تطبيق سياسة التحرير الاقتصادى وكان ذلك فى العام ١٩٩٢ وان تلك السياسة اثرت تاثيرا ملموسا على الاقتصاد القومى وكما انها اثرت على المصارف اضافة الى القرارات والسياسات المصاحبة لها .

حيث زامنت الفترة صدور العديد من المنشورات والسياسات المتعلقة بالاصلاح الادارى والمالى بقطاع المصارف ، مثل لائحة سياسة توفيق اوضاع البنوك ، قانون

سوق الاوراق المالية ، قانون صكوك التمويل ، وكما ان الفترة تلت صدور الكثير من المنشورات واللوائح الهامة ذات الصلة بالاصلاحات المالية وسط المصارف مثل قانون تنظيم العمل المصرفى ، لائحة مخالفة الاجراءات المصرفية والعديد من المنشورا ت .

واجهت المصارف التجارية العديد من المشاكل نتيجة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي سبق ذكرها ، وأن البنك المركزي فرض قرارات وضوابط أثرت تأثيراً مباشراً عليها .

ومن أبرز تلك القرارات ، قرار استبدال العملة وما صاحبه من إجراءات مثل السماح لجهات خارج القطاع المصرفي الاطلاع على أرصدة العملاء ، ويعد هذا تدخل في سرية العمل المصرفي . . إضافة إلى أن البنك المركزي أصدر الكثير من المنشورات واللوائح والسياسات التمويلية بهدف تنظيم العمل المصرفي والتي لم يحالفها التوفيق وأضرت به ، كما أنه استحدث نظام الغرامات والذي أثر على ربحية البنوك .

تلك المتغيرات والأحداث أدت إلى إحجام العملاء عن الإيداع والتعامل مع الجهاز المصرفي ، على الرغم من تواضع حجم الاموال المتدفقة فى المصارف الا انها لم تتمكن من ادارتها بالصورة الصحيحة وذلك عن طريق قياس وتقييم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والتنبؤ بحجم وتوقيت التدفقات النقدية والكشف مبكرا عن احتمال وجود عجز مالى لسداده وادى ذلك الى ان يقوم بنك السودان باستبعاد بعض المصارف التى عجزت عن الوفاء بمتطلبات السحوبات اليومية من غرف المقاصة

ومن جانب اخر الكشف عن احتمال وجود فائض نقدى لاستثماره لتحقيق مستويات الارباح المطلوبة وظهر ذلك جليا من خلال ضعف الارباح المحققة بواسطة المصارف بسبب عدة عوامل ابرزها تواضع خبرة العاملين باقسام وادارات الاستثمار .

وهنالك عدة مشاكل ادارية اخرى ادت الى أن يقوم البنك المركزي بفرض المزيد من القرارات مثل دمج وتصفية بعض البنوك وكما انه اقر بعض السياسات كسياسة توفيق اوضاع البنوك الخ.

ان كفاءة المصرف التجاري فى ادارة السيولة النقدية ترتكز علي محورين أساسيين ، المحور الاول هو قياس التدفقات النقدية ورصد النقص أو الفائض والمحور الثاني

سداد النقص و استغلال الأموال الفائضة بطريقة مثلي ..أي أن البنك لابد لـــه مـــن الموازنة بين الإيفاء بسحوبات العملاء واستثمار الفائض من الأموال..

أن عدم كفاية التدفقات النقدية الداخلة مقابل التدفقات النقدية الخارجة من شـــأنه أن يحدث للبنك مشاكل من الصعب التحكم فيها والسيطرة عليها، وان الودائع تشـــكل نسبة عالية من حجم التدفقات النقدية الداخلة والخارجـــة.. ولابـــد مـــن مقابلـــة السحوبات المقدمة من العملاء في شكل تدفقات نقدية خارجة.

و أن السيولة الفائضة هي الأرصدة النقدية التي تتواجد في خزينة أو أرصدة البنـــك لدى البنوك بعد استبعاد احتياجاته من السيولة ، وفي الغالب الأعم يكـــون القـــدر الأكبر من السيولة الفائضة مصدرها موارد مالية ذات طبيعة قصيرة المدى (الودائع بانواعها)، الأمر الذي يستوجب توافر كفاءات إدارية عالية تستطيع استغلال تلـــك الأموال الفائضة بطريقة مثلي تمكن من تحقيق أهداف البنك..

نجاح ادارة التدفقات النقدية يتطلب تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والتنبـــؤ بحجم وتوقيت تلك التدفقات، ثم تقييم الاجراءات البديلة التـــى يمكـــن اســـتخدامها لمواجهة العجز أو الفائض المتوقع.

وقد جاءت مشكلة البحث فى اطار التعرف على كفاءة المصارف التجارية بالسودان فى ادارة السيولة النقدية بالصورة الصحيحة التى تمكنها من رصد حجـــم الامـــوال الداخلة والخارجة والتنبؤ بها ووضع الالية المناسبة التـــى تســـاعد علـــى الوفـــاء بالالتزامات الطارئة المتمثلة فى سحوبات المودعين ، هذا من جانب ومـــن جانـــب آخر العمل على استغلال الاموال الفائضة استغلالا امثلا بحيث يتم تحقيق مستويات الارباح المخططة.

وبالتالى نشأة فكرة هذا البحث للاجابة على عدة اسئلة مهمة :-

- هل استطاعت المصارف التجارية بالسودان من رصد وتحليل التدفقات النقديـــة الداخلة والخارجة والتى مصدرها الموارد الخارجيـــة المتمثلـــة فـــى الودائـــع بانواعها؟.
- الى اى مدى تمكنت المصارف التجارية من تطـــوير وزيـــادة حجـــم المـــوارد الخارجية المتمثلة فى الودائع بانواعها وما دور الموارد الخارجية فى اســـتقرار السيولة النقدية؟

- هل تمكنت المصارف التجارية السودانية ان تفى بالالتزامات التى عليها بكل يسر وسهولة وخاصة القصيرة منها والمتمثلة فى سحوبات المودعين؟
- هل المصارف التجارية تعتمد اعتمادا اساسيا على مواردها الخارجية المتمثلة فى الودائع عند تنمية مواردها؟
- بعد ان اوفت بالالتزامات التى عليها هل استطاعت ان تستغل الفائض من السيولة النقدية بالصورة المثلى والتخطيط السليم ؟

٣-اهداف البحث :

يهدف هذا البحث الى تقييم و قياس كفاءة المصارف التجارية العاملة بالسودان فى ادارة السيولة النقدية من خلال الواقع العملى الممارس وعن طرق التحليل المالى للقوائم المالية

من خلال :

١- تقييم مدى قدرة المصارف التجارية فى التنبؤ بحجم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

٢- التعرف على مدى كفاءة المصارف التجارية فى الوفاء بالالتزامات التى عليها من خلال الاستجابة الفورية لطلبات السحب المقدمة من المودعين بكل يسر وسهولة.

٣- تقييم مدى قدرة المصارف التجارية الاستفادة من الاموال النقدية الفائضة عن طريق استغلالها بالطريقة المثلى والصحيحة .

٤- رصد حجم وتطور التدفقات النقدية الداخلة والتى مصدرها الموارد الخارجية والمتمثلة فى الودائع بانواعها.

٥- قياس دور الموارد الخارجية وخاصة الودائع بانواعها فى استقرار السيولة النقدية ومدى اعتماد المصارف التجارية عليها.

٦- وضع اطار علمى وعملى لمفهوم وطبيعة السيولة النقدية استنادا على المستويات القياسية لمساعدة المصارف التجارية فى ادرة السيولة النقدية.

٤- اهمية البحث :

تكمن اهمية البحث فى انه يلقى الضوء على كفاءة المصارف التجاريةبالسودان فى ادارة السيولة النقدية .

يستمد البحث اهميته مما يلى:

١- عدم وجود دراسات وبحوث كافية عن اهمية وضرورة وجود ادارة للسيولة النقدية بالمصارف التجارية العاملة بالسودان.

٢ – هذا البحث يلقى الضوء على مدى قدرة المصارف التجارية العاملة بالسودان فى ادارة السيولة النقدية عن طريق رصد وتحليل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

٣- حاجة المصارف التجارية العاملة بالسودان الى هذا النوع من الدراسات والتى تعبر عن الاطار العلمى والمنهج العملى لادارة السيولة النقدية.

٤- ابراز اهمية البيانات والمعلومات المحاسبية فى مساعدة ادارات المصارف التجارية فى اتخاذ القرارات السليمة والتى تساعد فى ادارة السيولة النقدية بالصورة الصحيحة.

٥- بيان ضرورة وجود الكفاءات الادارية والحدود الواجب توافرها من التأهيل فى المصارف التجارية وخاصة العاملين بادارات واقسام الشئون المالية والاستثمار.

٦ – اهمية وضرورة ادخال التقنيات المصرفية الحديثة والتى تساهم فى ادارة السيولة النقدية وكذلك فى تقليل تكلفة الخدمات وتقديم خدمات مصرفية سريعة وراقية اضافة الى جذب المزيد من الودائع.

٧- اهمية سيطرة البنك المركزى على ادرة السيولة النقدية من خلال احكام الرقابة على اداء المصارف التجارية وتزويدها بالنصح والارشادات.

٥- فروض البحث :

الفرضية الاولى :

وجود الالية الدائمة لقياس وتقييم السيولة النقدية بالمصارف التجارية من شأنه ان يؤدى الى ادارة السيولة النقدية بالصورة الصحيحة .

الفرضية الثانية:

ان نمو حجم الموارد الخارجية خاصة الودائع يساعد على استقرار السيولة النقدية بالمصارف التجارية.

الفرضية االثالثة:

ان انعدام وشح السيولة النقدية يشكل مشكلة للمصارف التجارية مما يعرضها الى مخاطر عدم القدرة على الايفاء بالالتزامات التى عليها.

الفرضية الرابعة :

المصارف التجارية تعتمد اعتمادا اساسيا فى تنمية مواردها على الموارد الخارجية وخاصة الودائع بانواعها .

الفرضية الخامسة:

ان استغلال السيولة النقدية الفائضة عن طريق ادارة الاستثمار بالصورة المثلى والتخطيط السليم يعود على المصارف التجارية بالمزيد من الارباح.

٦- منهجية البحث :

بغرض اكمال هذا البحث اعتمد الباحث على المنهجية التالية:

١- استخدم المنهج الوصفى فى وصف وتصنيف وتنظيم البيانات بغرض الوصول الى استنتاجات تساهم فى فهم و تقييم كفاءة المصارف التجارية بالسودان فى ادارة السيولة النقدية.

٢- استخدم المنهج التحليلى عند تقييم القوائم المالية بالمصارف التجارية.

٣- استخدم المنهج الاستدلالى الاستنباطى فى جمع البيانات والمعلومات عند وضع الفرضيات.

٤- استخدم المنهج الاستقرائى فى دراسة التطبيقات العملية.

٥- الاطلاع على الكتب والمراجع ذات العلاقة بموضوع البحث.

٦- استخدم اسلوب المقابلات الشخصية.

٧- مصادر المعلومات :

المصادر الثانوية :

١- الاطلاع على المراجع والكتب للمواضيع المتعلقة بالبحث.

٢- الاطلاع على الدوريات والتقارير والنشرات المصرفية

٣- الاطلاع على البحوث والدراسات المصرفية

٤- الاطلاع على سياسات ومنشورات البنك المركزى للفترة ١٩٩٢-٢٠٠٢م

٥- الاطلاع على السياسات والمنشورات الصادرة من المصارف التجارية

٦- تحليل التقارير السنوية لبعض نماذج المصارف التجارية المختارة .

٧- تحليل التقارير السنوية الموحدة للمصارف التجارية بالسودان لفترة عشر سنوات.

المصادر الاولية :

- التقارير الميدانية من خلال اجراء المقابلات الشخصية مع العاملين بالمصارف.

٨- فترة الدراسة :

غطت الدراسة الفترة من العام ١٩٩٢ وحتى العام ٢٠٠٢م.

وتم اختيار الفترة لعدة اسباب :

- وهى امتداد لفترة اسلمة المصارف.

- نهاية فترة تطبيق البرنامج الثلاثى للاصلاح الاقتصادى .
- هى امتداد لفترة قرار استبدال العملة ١٩٩١م.
- هى امتداد لفترة صدور قانون العمل المصرفى ١٩٩١م.
- هى امتداد لفترة صدور لائحة الجزاءات المالية والادارية للمخالفات المصرفية ١٩٩١م.
- شهدت الفترة بداية تطبيق سياسة التحرير الاقتصادى ١٩٩٢م.
- تكوين الهيئة العليا للرقابة الشرعية ١٩٩٢م.
- بداية اصدار سياسة توفيق اوضاع البنوك ١٩٩٤م.
- صدور قانون سوق الاوراق المالية ١٩٩٤م.
- صدور قانون صكوك التمويل ١٩٩٥م.
- شهدت الفترة انشاء ودمج وتصفية عدد من المصارف.
- على الصعيد الاقتصاد القومى فترة تصدير البترول.

٩- حدود البحث:

- داخل ولاية الخرطوم باعتبار ان جميع مراكز رئاسة المصارف التجارية بالسودان داخل ولاية الخرطوم.
- ان رئاسة بنك السودان ايضا داخل ولاية الخرطوم.
- تم الطواف على جميع المصارف التجارية والبالغ عددها ٢١ مصرفا.

١٠- خطة الدراسة :

أ- دراسةالاطارالنظرى للمواضيع المتعلقة وذات الصلة بالدراسة من خلال الكتب والمراجع.

ب- الاطلاع على التقارير، الدوريات، النشرات المصرفية .

ج- الاطلاع على السياسات والمنشورات واللوائح الصادرة من المصارف التجارية وبنك السودان للفترة (١٩٩٢-٢٠٠٢م).

د- اجراء الزيارات والتقارير الميدانية :

* اجراء زيارت ومسح ميدانى لكافة المصارف التجارية العاملة بالسودان
  - للوقوف على الانظمة المحاسبية والمالية المطبقة بها.
  - للوقوف على انظمة الرقابة الداخلية.
  - تقييم اداء الادارات والاقسام العاملة فى مجال الادارة المالية ، الاستثمار.
  - تقييم كفاءة العاملين باقسام وادارات الشئون المالية ، الاستثمار.

- اجراء مقابلات شخصية مع عدد (٣٠ فرد) وهم العاملين فى اقسام وادارات الشئون المالية ، الاستثمار، ، الشئون المصرفية.
  - اجراء التحليلات المالية:
  - قائمة ميزانية المصارف التجارية المختارة (عدد ٦ مصارف)
  - قائمة الميزانية السنوية الموحدة للمصارف التجارية–المعدة بواسطة بنك السودان للفترة (١٩٩٢–٢٠٠٢) ، عشر ميزانيات.

١١ – **هيكلية البحث :**

– اشتملت الدراسة على خمسة فصول وعدة مباحث .

– فى نهاية كل فصل تم عمل ملخص لكل فصل.

– تمت مناقشة الفروض العلمية للدراسة بعد نتائج التقارير الميدانية والتحليلات المالية وذلك عند نهاية الفصل الرابع.

التمهيد :

يتناول الباحث فيه مقدمة عن البحث ، مشكلة البحث ،اهداف البحث ، اهمية البحث ، فروض البحث ، منهجية البحث ، مصادر المعلومات ،حدود البحث، خطة البحث ، هيكلية البحث ، الدراسات السابقة.

١/ الفصل الاول– الموارد والاستخدامات فى المصارف

١/١ المبحث الاول: ادارة وتنمية الموارد المصرفية

٢/١ المبحث الثانى: السيولةالنقدية فى المصارف

٣/١ المبحث الثالث: اهمية التمويل والاستثمارفى المصارف

٢/ الفصل الثانى – التعريف بالنظام المصرفى

١/٢ المبحث الاول :طبيعة واهداف المصارف

٢/٢ المبحث الثانى :النظام المصرفى فى السودان

٣/٢ المبحث الثالث :اسلمة المصارف فى السودان

٣/ الفصل الثالث –النظام المالى والادارى فى المصارف التجارية

١/٣ المبحث الاول :النظام المحاسبى فى المصارف التجارية

٢/٣ المبحث الثانى :التحليل المالى فى المصارف التجارية.

٣/٣ المبحث الثالث : دورالتقنية الحديثة فى المصارف التجارية

٤/ الفصل الرابع – الدراسة الميدانية و التحليلية

١/٤ المبحث الاول : تحليل القائمة الموحدة للمصارف التجارية

٢/٤ المبحث الثانى : تحليل قوائم المصارف التجارية المختارة

٥/ الفصل الخامس –الخاتمة

١/٥ المبحث الاول– النتائج

٢/٥ المبحث الثانى– التوصيات

- المراجع

- الملاحق

١٢- الدراسات السابقة :

يتناول الباحث عرض لعدد من الدراسات السابقة التى اطلع عليها وذلك للتعرف على اهمية واهداف تلك الدراسات ، وكذلك التعرف على اهم ما توصلت اليه من نتائج وخاصة نحن فى السودان قد لمسنا تنمية اقتصادية مرئية ، وان المصارف سيكون لها اليد الطولى فى هذه التنمية مما يستوجب الامر ادارة الموارد بصورة مثلى تحقق اهداف المصارف والاقتصاد الوطنى ، وان المصارف التجارية فى حاجة ماسة الى الاخذ بنتائج هذه الدراسات والابحاث لتدعيم وتصحيح مسارها بالاساليب العلمية.

وسوف نعرض تلك الدراسات السابقة والمتاحة على النحو التالى :

١. دراسة غازى محمد حفظ الله – ادارة السيولة المصرفية– الاساليب والعناصر المؤثرة فيها [١]

هدفت الدراسة للتعرف على السيولة المصرفية ومكوناتها وتحديد مجال ادارتها ومن ثم التعرف العناصر المؤثرة فيها والاسايب العلمية لادارتها من خلال :

- يجب التحقق من حجم الاموال الداخلة والخارجة من خلال رصدها وتحليلها لانها تؤثر على كل القطاعات الاقتصادية.
- وانها ذات اهمية خاصة وتدخل فيها عوامل كثيرة .
- حركة التدفق اليومى للنقدية بالمصارف تحتاج لاحداث توازن بين التدفق الداخل والخارج وحتى لايحدث خلل ويتطلب ذلك التوازن بين توافر امكانيات مادية وبشرية عالية الكفاءة لمتابعه حركة اليومية للسيولة وعلى مدار اليوم الواحد وادارتها بمرونة وكفاءة عالية.

وكذلك هدفت الدراسة الى :

---

[١] غازى محمد حفظ الله –ادارة السيولة المصرفية–الاساليب والعناصر المؤثرة فيها–دراسطة تطبيقية على المصارف بالسودان– الفترة١٩٩٥–١٩٩٩–ماجستير ادارة الاعمال–جامعه السودان للعلوم والتكنلوجيا– ١٩٩٩م

- تعريف وتحديد مكونات السيولة المصرفية.
- معرفة العوامل المؤثرة على السيولة المصرفية.
- الالمام بالاساليب العلمية لادارة السيولة المصرفية .
- الوقوف على مدى استخدام المصارف بالسودان للاساليب العلمية.
- معرفة الصعوبات التى تواجه المصارف فى استخدام الاساليب العلمية.
- تقديم مقترحات وتوصيات تساعد المصارف على السيطرة على السيولة المصرفية.

- حيث وصلت الدراسة للنتائج الاتية:

- تتنوع مصادر الاموال بالمصارف ولم تتمكن المصارف من زيادة رؤوس اموالها ومن الصعوبة بمكان ادارة السيولة بالمصارف لان معظم المصادر خارجية متمثلة فى الودائع وهوامش خطابات الضمان والاعتماد.
- ان استخدامات الاموال بالمصارف تستهدف تحقيق السيولة والربحية معا ، لتحقيق التوازن المطلوب بينهما واستخدام اولويات ادارة الاموال.
- وان المصارف لم تتمكن من استرداد اموال التمويل وذلك لان هنالك تعثر فى حجم الاموال المستثمرة.
- اعتماد المصارف على الاساليب العلمية محدود لادارة السيولة ولايوجد استخدام علمى وان المصارف تتبع نظام ادارة المشاكل بعد وقوع العجز وكذلك عدم توفر المعلومات الدقيقة.

واوصت الدراسة بالاتى :

- زيادة موارد المصارف الداخلية مثل راس المال.
- زيادة الموارد المستقرة مثل الودائع الآجلة.
- الاهتمام بصيغ التويل المصرفى (التمويل الداخلى) لتوزيع السيولة بين المصارف وضمان عدم تعرضها لمخاطر النقص.
- استخدام التقنيات المصرفية الحديثة.
- استخدام الاساليب العلمية فى ادارة السيولة المصرفية.
- زيادة كفاءة العاملين عن طريق تدريبهم.
- الاهتمام بالمعلومات الدقيقة عن السيولة المصرفية.

٢. دراسة رحاب حسين عبد الغفور– ادارة السيولة فى المصارف [١]

- وهى دراسة تطبيقية على بنك النيل الازرق المحدود تناولت الدراسة اهمية وضرورة دراسة السيولة فى القطاع المصرفى وذلك لدور المصارف فى دعم الانشطة الاقتصادية للدولة ، وانه من الواجب عمل التوازن المطلوب بين السيولة والربحية ، ويوجد فائض فى اموال المصارف وانها تتخوف من استثمار الفائض بسبب مشاكل التعثر ، وان المصارف مطالبة ان تدير سيولتها وتوظفها بما يحقق لها ارباح وان الربح هدف نهائى للمصارف.

ووصلت الدراسة للنتائج الاتية:

- على الرغم من ارتفاع نسب السيولة عن الحدود المقررة بواسطة البنك المركزى ان نسبة توظيف الموارد ببنك النيل الازرق بلغ (٢٦%) كما يلاحظ ارتفاع الارباح وان البنك لايعتمد على الاستثمار فقط كذلك يعتمد على الخدمات المصرفية.
- لايقوم بنك النيل الازرق بعمل تقرير يومى للسيولة وذلك لتوضيح الموارد الواجب استثمارها على الرغم من ان التقرير غير ملزم من بنك السودان وانه مهم فى ادارة السيولة.
- يلاحظ ان هنالك تطور نسبى فى استغلال الودائع (نسب التوظيف).
- يركز البنك على الاستثمار قصير الاجل مثل شراء شهادات شهامة.
- وجود سيولة زائدة بالمصرف سببه الخوف من مخاطر الاستثمار
- يهتم البنك بجذب الودائع الاجلة (الودائع الاستثمارية)
- نسب السيولة مرتفعة بالمصرف مقارنة بنسب السيولة الواجب توافرها

اوصت الدراسة بالتوصيات التالية :

- يجب توظيف نسب السيولة الفائضة عن طريق شراء شهادتى شهامة وشمم.
- عمل تقرير يومى للموقف المالى للسيولة حتى يمكن ذلك من تحديد صافى السيولة المتاحة للاستثمار.
- ضرورة القيام بعملية التحليل المالى عن طريق النسب المالية وبيان التدفقات النقدية المرتقبة وكذلك وضع سياسات رشيدة لادارة السيولة.
- رفع التمويل عن طريق استغلال الموارد المتدفقة من الودائع.

---

[١] رحاب حسين عبد الغفور–ادارة السيولة فى المصارف–الفترة١٩٩٤–١٩٩٨ بالتطبيق على بنك النيل الازرق المحدود–ماجستير–جامعه السودان للعلوم والتكنلوجيا–عام٢٠٠٠م

- ضرورة التوسع فى الاستثمار عن طريق شراء الاوراق المالية.
- العمل على زيادة حجم الودائع ووضع سياسات مالية جيدة تمكن جذب المزيد منها.

٣. دراسة صندل حسن بامبو – استراتيجية تنمية الودائع المصرفية [١]

دراسة حالة مجموعة بنك النيلين ، ذكرت الدراسة ان المصارف فى السودان تعانى من تدنى حجم الودائع ، وان هذا الضعف يؤثر على النشاط الاقتصادى بصورة عامة ، وان عدم وجود سياسات واضحة لتنمية الودائع كان له الاثر السلبى على اداء المصارف ومن ثم على الاقتصاد الكلى للدولة.

وان الدراسة هدفت الى معرفة تطور النشاط المصرفى فى السودان وكذلك معرفة طبيعه الودائع وتحديد اسباب التدنى فى حجم الودائع ووسائل الاستقطاب ، والوقوف على مدى تنمية الودائع بالمصارف ، وضرورة معرفة الاستراتيجيات المتبعه فى تنمية الودائع عن طريق بنك النيلين.

ووصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- ان الاساليب الدعائية والترويجية التى يقوم بها بنك النيلين قد ساهمت فى زيادة الوعى المصرفى لدى الافراد وساعدت على استقطاب الودائع.
- تطوير واستخدام اساليب التقنية الحديثة ساعدت على جلب المزيد من الودائع.
- توفير الخدمات فى صالات المصرف من اتصالات ووسائل اعلام مرئية ومقروءة ساعدت على تنمية وزيادة الودائع.
- الانتشار الواسع لفروع البنك بالولايات ساهم فى زيادة الودائع
- صناديق الاستثمار المؤسسة فى البنك ساهمت فى استقطاب الودائع .

واوصت الدراسة بالاتى:

- يجب تعظيم العائد على الودائع الاستثمارية وكذلك العائد على التوفير.
- من الضرورى على البنك المركزى مساعدة المصارف وذلك عن طريق اتباع سياسات جيدة ومستقرة.
- التركيز على صيغة التمويل بالمشاركة لما لها من فوائد عديدة على البنك .
- توسيع حجم التمويل مع ضرورة تجويد الدراسات.
- التعامل بنظام التطبيقات التكنلوجية الحديثة من وسائل الدفع المختلفة.

---

[١] صندل حسن بامبو–استراتيجية تنمية الودائع المصرفية–تطبيق على مجموعة بنك النيلين–الفترة١٩٩٣–١٩٩٩م–ماجستير–حامعه السودان للعلوم والتكنلوجيا–٢٠٠٠م

٤. دراسة هبة الزبير عبد المجيد- الاساليب الحديثة فى التسويق المصرفى [١]

دراسة حالة البنك السودانى الفرنسى حيث ذكرت الدراسة ان المصارف تعمل فى بيئة تتميز بالتغير المستمر، مما يستوجب عليها انتهاج اساليب حديثة تواكب التغيرات فى حاجات ورغبات العملاء والتطور الهائل فى التسويق المصرفى على النطاق المحلى والعالمى .

ان التسويق المصرفى هو محور نشاط ادارة المصرف وذلك لتحقيق اهداف المصرف من خلال التعرف على احتياجات ورغبات المودعين وكيفية تلبية هذه الاحتياجيات واقناعهم بالتعامل مع المصرف .

لابد من وجود وسائل وابتكارات واساليب تمكن من الحصول على رضا العميل ، وذلك عن طريق استخدام المداخل الحديثة مثل تحسين ربحية المصرف وتطوير الخدمات المصرفية.

هدفت الدراسة الى:

- توضيح اهمية تطبيق مفهوم التسويق المصرفى .
- بيان اهمية وجود ادارة للتسويق.
- ضرورة وجود تقنيات حديثة بالمصارف.

وصلت الدراسة للنتائج المذكورة ادناه :

- استطاع البنك السودانى الفرنسى الاحتفاظ بحجم اموال عالية من الودائع.
- يمارس البنك التسويق المصرفى من خلال مديرى الفروع.
- يعتمد البنك على سمعته ومظهره وكذلك على وسائل الاعلان لزيادة ودائعه
- ان المصارف بصورة عامة لاتهتم بمسألة التسويق المصرفى.
- تدخل البنك المركزى بصورة لافتة للنظر اعاق من قدرة المصارف على زيادة الودائع.

اوصت الدراسة بالتوصيات المذكورة ادناه :

- انشاء ادارة متخصصة تعنى بالتسويق المصرفى كسائر الادارات الاخرى بالبنك لرسم السياسات والتخطيط المستقبلى.
- العمل على رفع ارباح الودائع الاستثمارية.

---

[١] هبة الزبير عبد المجيد- الاساليب الحديثة فى التسويق المصرفى-حالة البنك السودانى الفرنسى- الفترة١٩٩٨—٢٠٠١م-ماجستير-جامعه السودان للعلوم والتكنلوجيا-عام٢٠٠٢م

- عمل اتصال يومى بين المركز والفروع لرصد حجم الاموال المتدفقة من الودائع.
- الاهتمام بكبار العملاء وتقديم خدمات خاصة لهم تتسم بالسرعة والدقة.
- تقديم خدمات للعملاء فى الصالات مثل شاشات التلفزيون ، توفير مواقف للسيارات.
- تدريب العاملين بقسم التسويق المصرفى تدريبا عاليا.

٥. دراسة حسام الدين ادم احمد–ادارة السيولة فى الاقتصاد السودانى [١]

تناولت الدراسة فاعلية ادارة السياسة النقدية فى الاقتصاد السودانى للفترة١٩٩٩–٢٠٠١م فى ظل اسلمة الاقتصاد السودانى ممثلا فى اسلمة الجهاز المصرفى السودانى ، طبقت الدراسة حالة شهادتى شهامة الصادرة من وزارة المالية و شهادة شمم الصادرة من بنك السودان ، حيث ان شهادة شهامة قد احدثت اثار متباينة على بعض مؤشرات الاداء الاقتصادى مثل التضخم ، عرض النقود ، نسبة الاستدانة من النظام المصرفى ، حجم الودائع الاستثمارية طرف المصارف ، وان بنك السودان يعتمد فى ادارة السيولة على الاحتياطى القانونى وهى الية غير فاعلة.

وصلت الدراسة الى عدة نتائج نذكر بعض منها :

- شهادتى شهامة وشمم حافظتا واحدثتا استقرارا على مستوى الاقتصاد الكلى مثل التضخم ، نمو وعرض النقود ، الاستدانة من النظام المصرفى بجانب تحريك الاستثمارات الخاصة.
- ساهمت شهادة شهامة مع الاليات الاخرى وحافظت على مستوى التضخم الادنى من خلال تنظيم الاموال فى القنوات المطلوبة وكذلك جذب الاموال الفائضة من السوق وايضا رفع الحس الادخارى وسط الجمهور.
- ساهمت فى عجز الموازنة وذلك بتقليل الاستدانة من النظام المصرفى مع عائدات اخرى مثل عائدات البترول.
- ان شهادة شهامة لم تؤثر على الودائع الاستثمارية داخل المصارف والدليل على ذلك ان حجم الودائع فى نمو متزايد بالمصارف .
- ان شراء المصارف التجارية لشهادات شهامة يعتبر تقليص لدور القطاع الخاص والجمهور المساهمة فى الاستثمار الحكومى وتمويله.

---

[١] حسام الدين ادم احمد–ادارة السيولة فى الاقتصاد السودان–دراسة شهادتى شهامة وشمم– بحث ماجستير– جامعه السودان للعلوم والتكنلوجيا–٢٠٠٤م

- هنالك بعض السياسات الحكومية اثرت على شهادة شهامة مثل سياسة الخصخصة حيث تمت خصخصت شركات كانت مكونة لملكية شهامة.

اوصت الدراسة بالعديد من التوصيات نذكر منها :

- ضرورة الاستمرار فى التجربة ومعالجة الافرازات التى حدثت خاصة فى ظل توجهات نحو الخصخصة والتحرير الاقتصادى وكما يجب عدم استخدامها فى مجال سداد الديون.
- يجب استخدام عائدات شهامة فى توظيف العمالة عن طريق تمويل المشروعات الانتاجية .
- ضرورة تعاون المصارف مع سياسات البنك المركزى فيما يتعلق بضبط السيولة خاصة عند شراء شهادتى شهامة وشمم .
- يجب الاستمرار فى استحداث الادوات النقدية وخاصة ادوات السوق المفتوح كما يجب معالجة المعوقات التى تحدث.
- ضرورة قيام سوق اسلامى يمول المؤسسات المختلفة بدلا من اللجؤ الى الاستلاف من الجهات التى تتعامل بنظام الفائدة.

٦. دراسة عبد القادر سعيد عبد الله – اثر شهادات المشاركة (شهامة) فى ضبط السيولة [١].

تحدثت الدراسة على ان السياسة النقدية والمالية هى الاداة الرئيسية لضبط السيولة فى الاقتصاد الكلى وقد تحتاج هذه الادوات الى وسائل اضافية تعمل معها لاداء دورها فى ضبط السيولة.

وان مراقبة واصدار السياسة النقدية من الوظائف الاساسية للبنك المركزى حيث يتم التوازن بين حجم الكتلة النقدية وحاجة الاقتصاد ، اذا زادت السيولة عن الحجم المطلوب ادت الى زيادة التضخم ، ارتفاع سعر الصرف واذا ما قلت عن المعدل المطلوب تؤدى الى الانكماش الاقتصادى ، ويتم التصرف بعدة طرق من تحديد نسب السيولة فى البنوك التجارية ، التدخل من خلال شراء وبيع العملات الاجنبية وكذلك شراء وبيع الاوراق المالية فى السوق الثانوية.

---

[١] عبد القادر سعيد عبدالله–اثر شهادات المشاركة (شهامة) فى ضبط السيولة– الفترة ١٩٩٨–٢٠٠٢م– بحث ماجستير–جامعه السودان للعلوم والتكنلوجيا–٢٠٠٥م

وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية :

- تاثير شهادة شهامة على حجم السيولة المتداولة ويتضح ذلك من خلال النسب الكبيرة التى تمثلها شهامة من حجم السيولة وازدياد هذه النسبة سنويا مما انعكس ايجابا على المؤشرات الاقتصادية الكلية اضافة الى الاقبال الكبير للشهادة بواسطة الافراد والبنوك والبنك المركزى.
- ساهمت فى سد العجز الموازنى للدولة واصبحت بديلا شرعيا للاستدانة من النظام المصرفى مما كان له الاثر الايجابى على معدلات التضخم.
- وان شهادة شهامة وعاء استثمارى جيد مقارنة بالاوعية الاستثمارية الاخرى اضافة الى انها وسيلة جيدة لضبط السيولة.

اوصت الدراسة بالاتى :

- ضرورة الحفاظ على هذه الالية وتجويد اداؤها وربط معدل ارباحها بالمعدل السائد وسط المصارف وحتى لاتتحول السيولة الى خارج المصارف.
- استحداث صيغ اخرى تلائم اذواق مختلف المستثمرين.
- منح الفرص للقطاع الخاص ليقوم باصدار هذه الشهادات وذلك لمنحها المزيد من المرونة والمتانة.
- الاتجاه الى تمويل المشاريع الضخمة والحيوية بواسطة هذه الشهادة .
- من الضرورى تجزئة هذه الشهادات لتصبح فى متناول يد صغار المستثمرين.
- كما يجب اعادة تقييم الاصول المكونة لهذه الشهادة دوريا
- ادخال التقنيات الحديثة لتسهيل من تداولها وسط الجمهور.
- عمل بحوث مستقبلية تمكن من تجويد الاداء.

٧. دراسة نزار عبد الرحيم عبد اللطيف–دور معايير بازل فى تحقيق السلامة المصرفية.[١]

دراسة حالة بنك التمية التعاونى الاسلامى ، ذكرت الدراسة ان نتيجة لتداعيات سياسة التحرير محليا تعرضت المصارف الى العديد من المخاطر ناتجة من النمو المتسارع للائتمان ، المنافسة بين المؤسسات المصرفية المحلية كذلك العلاقة بين الطلب للائتمان والودائع المحلية وايضا دخول المصارف فى

---

[١] نزار عبد الرحيم عبد اللطيف–دور معايير بازل فى تحقيق السلامة المصرفية–تطبيق على بنك التنمية التعاونى الاسلامى–بحث ماجستير–جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا–عام٢٠٠٤م.

التسليف بدون تخطيط ودراسة كافية ، وان سياسة التحرير كشفت عن ضعف جودة الاصول بالمصارف وادت الى احداث مشاكل فى هياكلها المالية مما القى العبء على عاتق السلطات لمراقبة السياسات المالية للمصارف ، وهنالك العديد من المشاكل بالمصارف مثل ضعف راس المال ، تعاظم الديون ، عدم مواكبة التقنية وشح الكفاءات المصرفية.

توصلت الدراسة الى العديد من النتائج نذك منها :

- تركيبة الموجودات ببنك التنمية التعاونى الاسلامى يقلب عليها طابع المخاطر العالية ممثلة فى التمويل الذى بلغ ٢٤.٤ مليار دينار ويعادل (٦٩%) من اجمالى الموجودات وبلغت الديون المتعثرة ٢.٤ مليار دينار ما يعادل (١٢%) من جملة الموجودات.
- على رغم من قدرة راس المال فى امتصاص الخسائر التى قد تنشأ الا ان موقف البنك السيولى ضعيف ونتج ذلك من شح الاصول السائلة حيث لاحظنا ان المصرف يلجأ الى دائما للاستلاف بغرض تدارك الموقف.

اوصت الدراسة بالاتى :

- يحتاج المصرف الى تكثيف الجهود لاسترداد الديون المتعثرة بعمل مخصصات كافية لها وكذلك العمل على تسييل الضمانات مما يساعد على استرداد حقوقه عند فشل العملاء فى السداد.
- اضافة الى تصفية القيود المعلقة بحساب جارى الفروع بالرئاسة وتفعيل دور نظام المراجعه الداخلية لسد الثغرات ونقاط الضعف الموجود بها.

٨. دراسة بدر الدين محمد ابوزيد–تحليل التدفقات النقدية كعيار لمنح التمويل[١]

اكدت الدراسة على ان الاعتماد على تحليل قائمة التدفقات النقدية بالاضافة الى قائمتى المركز المالى والدخل يمكن المصارف من معرفة موقفها المالى ومن ثم العمل على منح التمويل لتحقيق الاهداف المطلوبة ، ان المصارف تقوم بتحليل الميزانيات المقدمة من طالبى التمويل للتأكد من مقدراتهم المالية ، وهل المشاريع

---

[١] بدر الدين محمد ابوزيد–تحليل التدفقات النقدية كمعيار لمنح التمويل المصرفى–بحث ماجستير–جامعه السودان للعلوم والتكنلوجيا–٢٠٠٥م

المقدمة مشاريع حقيقية وذات جدوى اقتصادية فاعلة ، وان التحليل بجانب ذلك يشتمل على موقف السيولة وكذلك سمعة العميل بالسوق.

توصلت الدراسة على عدة نتائج نذكر منها:

- هنالك عدم عدالة فى توزيع فروع المصارف بالسودان وادى ذلك الى خلق عدم توازن فى التنمية بين الولايات المختلفة وان معظم المصارف تركز على الوجود داخل ولاية الخرطوم.
- الاعتماد على تحليل قائمة الدخل والمركز المالى غير كاف لمعرفة مقدرة المنشأة على الايفاء بالتزاماتها المختلفة فى سداد الديون او توزيعات الارباح.
- صافى التدفق النقدى من النشاط التشغيلى لايمثل اسلوب قياس الاداء الاخرى مثل صافى الدخل من التشغيل او راس المال التشغيلى حيث ان الاول يعطى بيانات قائمة التدفق النقدى تساعد على تقييم نوعية وربحية المشروع مما يؤدى الى التقلب على مشكلة عدم قدرة الادارة تحقيق الربط المقرر من الارباح.
- الاعتماد على اساس الاستحقاق لقياس التدفقات النقدية عجز عن ان يقدم للمستخدمين قراءة موارد وديون المنشأة .

اوصت الدراسة بالاتى:

- ان يعمل بنك السودان على الزام المصارف بفتح فروع بالولايات الاقل نموا لخلق توازن فى التنمية.
- اضافة قائمة التدفقات النقدية الى جانب قائمتى الدخل والمركز المالى الى المستندات المقدمة عند منح التمويل.
- ضرورة اهتمام الشرائح المختلفة من مراجعين قانونيين ،المصارف ، سوق الاوراق المالية بقائمة التدفق النقدى وذلك عن طريق اصدار موجهات وسياسات تؤكد اهمية قائمة التدفقات النقدية.
- ضرورة تحديث الانظمة المحاسبية المطبقة فى المصارف مع تدريب العاملين تدريبا عاليا فى مجالات منح التمويل وكذلك رفع كفاءة متخذى القرار الاستثمارى.

٩. دراسة كمال على ابراهيم– قياس مدى مقدرة الودائع تحت الطلب فى زيادة عائدات البنوك –[1]

تناولت الدراسة دور الودائع تحت الطلب فى رفع وزيادة العائدات على المصارف ، حيث ذكرت الدراسة ان الودائع تحت الطلب تشكل المحور الاساسى فى تنمية موارد المصارف ، وان هذه الودائع تتدفق بكميات كبيرة داخل المصارف مما يتطلب الامر ادارتها بصورة جيدة ومن ثم الاستفادة منها استفادة قصوى وذلك لتحقيق اهداف المصارف بصورة عامة.

ابرزت الدراسة مفهوم الموارد بصورة عامة فى البنوك، حيث ركزت الدراسة على الودائع تحت الطلب(الودائع الجارية)، تناولت الدراسة حجم الودائع تحت الطلب فى البنوك السودانية من خلال اختياره لمصرفين ، وان الودائع تحت الطلب مصدر رئيسى لموارد البنوك ، وانها مصدر هام بدونه لايمكن تسيير اعمال البنوك.

تمت مقارنة حجم الارباح المحققة من الودائع تحت الطلب باجمالى ايرادات البنك ، واكدت اهمية الارباح الناتجة من الودائع تحت الطلب سواء كانت ارباح من الخدمات المصرفية او من عائدات الاستثمار.

خلصت الدراسة الى عدة نتائج اهمها:

- ان الودائع تحت الطلب تشكل المرتكز الاساسى لحجم الموارد فى البنوك
- ازدياد ونمو حجم الودائع تحت الطلب .
- ضعف الموارد الذاتية (راس المال) فى البنوك
- كبر حجم الارباح الناتجة من الودائع تحت الطلب(عائد الخدمات المصرفية)

اوصت الدراسة بالاتى :

- الاهتمام بعملية جذب الودائع خاصة تحت الطلب
- رفع رؤوس اموال البنوك
- تدريب وتأهيل العاملين فى قطاعات التسويق
- العمل على تقديم الخدمات الجيدة للعملاء.

---

[1]) كمال على ابراهيم– قياس مدى مقدرة الودائع تحت الطلب فى زيادة عائدات البنوك – ورقة عمل– قدمت فى دورة التسويق المصرفى– تحت اشراف المعهد العالى للدراسات المصرفية– فبراير ١٩٩٤م

١٠. دراسة د.عصام محمد على الليثى – دراسة ظاهرة الطاقة التمويلية العاطلة بالمصارف السودانية اسبابها واثارها [١].

تناولت الورقة جوانب الموارد العاطلة لكشف التناقض ما بين وجود ندرة فى الموارد المالية فى السودان فى حين هنالك جانب لايستهان به من هذه الموارد عاطلا دون استغلال.

ابرزت الدراسة مفهوم الطاقة العاطلة الى وجود مصارف تحتفظ بارصدة نقدية تعتبر فى حكم العاطلة ، بحيث تزيد هذه الارصدة عن متطلبات السيولة والاحتياجات الفعلية منها ، واحيانا تسمى السيولة الزائدة او الفائضة ، والغالب الاعم ان هذه الموارد طبيعة مصدرها قصيرة الاجل (الودائع الجارية) والامر الذى يتطلب توفر كفاءات ادارية واسواق تتيح فرص استثمار تتلاءم وطبيعة هذا النوع من الموارد، واظهرت الدراسة ان الجهاز المصرفى السودانى ككل يضحى باربح كان من الممكن تحقيقها لو تم توظيف تلك الاموال العاطلة ، وان هذه الظاهرة هدر للاقتصاد القومى السودانى بضياع فرص استثمارية كان يمكن الاستفادة منها فى دفع عجلة التنمية وان المصارف على الرغم من وجود هذه الموارد الا ان ارباحها يتجه نحو التدنى مقارنة بنظائرها التى لا تعانى من هذه الظاهرة.

لقياس هذه الظاهرة استخدم معد الدراسة اسلوب التحليل المالى عن طريق النسب المالية وركزت الدراسة على معادلتين وهى معادلة حجم الاستثمار الى الودائع ، ومعدل توظيف الموارد كما ركزت على استخدامات الموارد المتمثلة فى الارصدة النقدية ،التمويل ،الاصول الثابتة والاصول غير المصنفة من حساب جارى الفروع والحسابات المعلقة الخ واعتبرت ان الاصول الغير مصنفة طاقة عاطلة او فائضة .

وصلت الدراسة للنتائج الاتية :

- ان هنالك تفاوت واضح ما بين نسبة الزيادة السنوية فى الموارد المالية ونسبة الزيادة السنوية فى التمويل ، فى جميع السنوات كانت الزيادات فى التمويل اقل بكثير من الزيادات التى طرأت على حجم الموارد المالية

---

(١) دعصام محمد على الليثى – دراسة ظاهرة الطاقة التمويلية العاطلة يالمصارف السودانية اسبابها واثارها – قدمت فى المنتدى المصرفى السادس والثلاثون –المعهد العالى للدراسات المصرفية والمالية– مارس ٢٠٠٠م.

- سجل التمويل معدل زيادة متناقص
- ضعف معدل التمويل الى الودائع
- ان المصارف لم تتمكن من استغلال السقوفات الاستثمارية.

– سردت الدراسة اسباب الظاهرة وذكرت ان هنالك عوامل خارجية واخرى داخلية والخارجية مثل البيئة الاقتصادية،السياسة النقدية للبنك المركزى ،نوعية العملاء اما الداخلية متعلقة بادارات المصارف والعاملين بها وهنالك علاقة تاثير متبادل بين تلك العوامل اذ ان بعضها يكون سببا للاخر وانها متشابكة ومتداخلة مع بعضها البعض.

- لخصت الدراسة اثار تلك الظاهرة ادت الى عدم حصول المصارف على الارباح المحتملة ،ضياع فرص تنموية على المجتمع ، اثرت على المصارف فى تمويل القطاعات ذات الاولوية من الزراعة والصناعة اضافة الى تعطيل عملية نمو الاقتصاد القومى.